أخبار الخليج

٩ يوليو ٩٦م

وزير العمل يصرح لـ «أخبار الخليج» :

مراجعة شاملة لجميع مواد قانون العمل بالقطاع الأهلي

التعديلات تحافظ على مكاسب القطاع العمالي في البلاد

تقوم وزارة العمل والشئون الاجتماعية في الوقت الحاضر باجراء مراجعة شاملة لقانون العمل في البلاد تمهيداً لاحداث تغييرات هامة عليه تتفق والمتغيرات التي تشهدها البحرين والمنطقة والعالم حالياً . اكد ذلك السيد عبدالنبي عبدالله الشعلة وزير العمل والشئون الاجتماعية وقال في حديث هام لـ «اخبار الخليج» ان الوزارة تقوم حالياً بدراسة قانون العمل الحالي جيداً مشيراً الى ان التعديل القادم في هذا القانون يقوم على اعادة النظر في اية مادة قد تؤدي في هذه المرحلة الى عرقلة ادماج العمالة الوطنية في مختلف الانشطة الاقتصادية كما ان تلك التعديلات سوف تأخذ في الاعتبار مكتسبات ومصالح القطاع العمالي والقطاع الخاص لضمان استمرارية التوازن والعدالة في العلاقات العمالية بالبلاد .

وكشف وزير العمل والشئون الاجتماعية ايضاً عن انه يتم حالياً اتخاذ اجراءات سريعة لتطوير قسم توظيف البحرينيين وادخال الكومبيوتر في كل مرحلة . واكد ان الوزارة تلتزم بدقة البيانات الصادرة عنها وفقاً للمعايير الدولية كما كشف عن أن جهاز المعلومات واحصائيات السوق بالوزارة يخضع حالياً لمراقبة شاملة من اجل تطويره والارتقاء به الى جانب تطبيق مبدأ الدراسات الميدانية بالتعاون مع الجهاز المركزي للاحصاء للوصول الى الارقام الحقيقية لمشكلات الباحثين عن عمل .

وكشف وزير العمل ايضاً عن اتجاه لتأسيس معهد يقوم بتدريب وتأهيل وتوظيف البحرينيين في وقت واحد .

(التفاصيل ص٣)

وزير العمل في حديث هام لـ« أخبار الخليج » :

لا يمكن لومنا عند التصدي لظاهرة «الفري فيزا»

مراجعة شاملة لقانون العمل لضمان العدالة في العلاقات العمالية

مراقبة شاملة لجهاز المعلومات وتطوير إحصائيات السوق

○ وزير العمل ○

تم خلال الفترة القريبة الماضية اتخاذ مجموعة من الاجراءات التي تهدف الى اعادة التوازن لسوق العمل، وإعطاء العمالة البحرينية الأولوية في التوظيف بكافة المنشآت والمرافق في البلاد. ومنذ ان تولى السيد عبدالنبي عبدالله الشعلة وزير العمل والشئون الاجتماعية مهام هذه الوزارة فهو يعطي كل اهتمام لتقليص نسب الباحثين عن عمل من أبناء البلاد، وتوفير فرص العمل الملائمة لهم.. وقد تم خلال الآونة الأخيرة اصدار العديد من القرارات الرامية الى تنظيم قطاعات العمل في البلاد فتم إصدار النسب التي تحدد عدد العمالة الوطنية في كل منشأة كحد أدنى، وتم التشاور مع فعاليات القطاع الخاص حول التصدي لظاهرة «الفري فيزا» أو العمالة المتسربة أو غير القانونية من الأجانب.. وتم أكثر من ذلك لكن مع كل خطوة تكون هناك ردود أفعال، ومع كل قرار تظهر الآثار والتداعيات..

من هذا المنطلق التقينا بالاستاذ عبدالنبي الشعلة وزير العمل والشئون الاجتماعية لنحاوره حول قرارات الفترة الماضية لنقف معه عند ايجابيات كل قرار وكل اجراء وعند السلبيات ان وجدت وكيفية تجاوزها.

مرحلة الحوار

□ قلت للسيد الوزير: في تصريح لكم نشر مؤخرا – سيتم اتخاذ قرارات حاسمة لمواجهة ظاهرة «الفري فيزا» – ما هي الآثار المترتبة على اتخاذ مثل هذه القرارات؟

○ أولا أود الاشارة هنا الى حقيقة هامة هي: أنه ضمن الجهود المبذولة لتنظيم سوق العمل في البحرين والسيطرة على العمالة الأجنبية غير القانونية أو المتسربة التي يطلق عليها جزافا بالـ«فري فيزا» فان الوزارة قد دخلت في الوقت الحاضر مرحلة حوار مع غرفة تجارة وصناعة البحرين للتشاور معها فيما يتعلق بالاجراءات التي تزمع الوزارة اتخاذها من منطلق التعامل مع هذه المشكلة على مراحل حتى لا تسبب أي ارباك لسوق العمل ولذلك فاننا في الوزارة نتحاور مع الغرفة حول مرحلة ضمان قيام أصحاب الأعمال الذين تصدر لهم رخص عمل بضرورة تجديد هذه الرخص فور حلول موعد تجديدها وعند انقضاء مدة صلاحيتها خاصة انه خلال السنوات العديدة الماضية اتضح أن عددا كبيرا متزايدا من أصحاب الأعمال لا يبادرون الى تجديد رخص العمل لمدد طويلة وهذه الممارسة تعتبر مخالفة واضحة للقانون وتسبب ارباكا في سوق العمل وتؤثر على خططنا وعلى الدراسات والبحوث التي نقوم بها في هذا المجال اضافة الى أنها تؤدي الى عدم قيام صاحب العمل بدفع الرسوم المستحقة على العامل الأجنبي مما يرجح كفة هذا العامل وعلى المنافسة على العامل البحريني ولذلك فان الوزارة تدرس كما نشر حاليا امكانية الغاء كل رخصة عمل لا يتم تجديدها للاجانب مع دراسة امكانية فرض غرامة جديدة على كل يوم تاخير عن التجديد ولكننا في الوقت الحاضر – الكلام للسيد الوزير – فاننا مازلنا في مرحلة المناشدة مع أصحاب الأعمال من الذين لا يقومون بتجديد رخص عمالهم الأجانب من أجل المبادرة لمساعدتنا على تنظيم سوق العمل وحتى نكون قد قمنا بواجبنا تجاه هذا القطاع العريض ولا يمكن لومنا بعد ذلك اذا اتخذنا أية اجراءات في هذا الصدد حيث اننا نأمل ان يتجاوب معنا أصحاب الأعمال المعنيون حتى نتجنب اتخاذ مثل هذه القرارات.

أجرى الحوار:
أسامة مهران

❋ مظلة التطوير

□ هذا الاجراء يا سعادة الوزير يعني ان الوزارة تهدف من ورائه الى خلق مبدأ تكافؤ الفرص بين العمالة الوطنية والعمالة الاجنبية وحتى لا تتفوق الأخيرة في الظروف المتاحة لها بسوق العمل على العمالة الوطنية.

ما هي الاجراءات التنفيذية التي اتخذتها الوزارة مؤخرا لتسهيل توظيف أبناء البلاد؟

○ لقد بدأت وزارة العمل والشئون الاجتماعية بالفعل في اتخاذ الخطوات التنفيذية لحظة تطوير قسم توظيف البحرينيين حيث يمر حاليا عشرة من مرشدي التوظيف بدورات تدريبية مكثفة قبل ان يبدأوا في تسلم مهامهم حيث انهم يتسلم تلك المهام فان قسم توظيف البحرينيين في الوزارة سيشهد نقلة نوعية واسعة في أسلوب إدائه من حيث الفلسفة والتطبيق اذ سيتكفل كل مرشد بمسئولية مقابلة وتوجيه كل بحريني باحث عن عمل لمساعدته في الحصول على العمل المناسب وتوجيهه وتدريبه على الأساسيات المطلوبة لدخول سوق العمل والمتعلقة بشكل مكثف بسلوكيات العامل والانتظام في العمل واحترامه الى جانب بعض المهارات الأساسية. كما في الوقت نفسه سيتم تقييم طالب العمل في حالة عدم تمكنه من الحصول على العمل بعد ان يتم ترشيحه ثلاث مرات مما قد يستدعي ادخاله دورة تدريبية تساعده في التغلب على المعوقات التي تواجهه.

❋ مسئولية المرشدين

في نفس الاتجاه تتضمن مسئولية مرشدي العمل النزول الى السوق والاتصال باصحاب الاعمال والتنسيق معهم حتى يتمكنوا من تحسس احتياجات وظروف أصحاب الأعمال مما سيساعد على اندماج الأيدي العاملة الوطنية في مؤسسات القطاع الخاص خاصة انه تم تقسيم العشرة المرشدين الى مجموعتين كل مجموعة مكونة من خمسة مرشدين يشرف عليهم مشرف متخصص بالاضافة الى مسئول القسم وقد تم تطعيم القسم بخبير اجتماعي سيعمل لمدة محددة الى جانب المسئول البحريني السيد فوزي نقي.

وتتضمن عملية الارشاد والتوجيه الوظيفي لطالبي العمل اطلاعهم على مطبوعات ومواد توجيهية متخصصة الى جانب الأفلام التي تعنى بهذا الجانب في نفس الوقت تمت اعادة تصميم الجزء الأكبر من الطابق الأرضي لمبنى الوزارة بالشكل الذي يأخذ في الاعتبار حتى الأمور والأشياء الدقيقة المتعلقة بالتنظيم وبالفعل تم تجهيز القسم باجهزة كمبيوتر متطورة وبرامج تم اعدادها خصيصا لهذا الغرض بعد ان تمت دراستها من عدة جهات استشارية متخصصة لضمان توافق الطلب مع العرض فيما يتعلق بسوق العمل على أساس من المعلومات الصحيحة والدقيقة التي تساعد الوزارة على متابعة طالب العمل والسعي لاحقا الى عدم الاكتفاء بادخاله لسوق العمل ولكن مساعدته على تطوير نفسه والارتقاء به خلال مرحلة العمل.

بالاضافة الى ذلك كما يؤكد وزير العمل والشئون الاجتماعية فان المرحلة القادمة من تطوير هذا القسم سوف تركز على جانب الارشاد والتوجيه كما انها سوف تعتمد على آخر مبتكرات التكنولوجيا في هذا المجال وكذلك البرامج المخصصة التي تم تجريبها في الدول المتقدمة مشيرا الى ان هذه المرحلة في طور الدراسة الآن وتستغرق ستة شهور قبل ان يتم تنفيذها.

❋ الرقم الدقيق

□ هذا المشروع الطموح يجرنا إلى قضية هامة تتعلق بالرقم الدقيق لاعداد الباحثين عن عمل من أبناء البلاد فهذا الرقم يختلف حوله الكثيرون حاليا حيث يرى البعض ان نسبة الباحثين عن عمل تختلف عن النسبة التي كان قد تم الاعلان عنها قبل بضعة شهور وتبلغ ١,٥٪ من إجمالي القوى العاملة في البلاد.. ما رأيك؟

○ قال السيد عبدالنبي الشعلة: حسب آخر دراسة أجرتها الوزارة فان عدد الباحثين عن عمل بنهاية العام الماضي كان بالضبط ٣٣٤٤ بحرينيا وهو يشكل نسبة ١,٤٪ من حجم القوى العاملة في البلاد، وعند تحديد هذه النسبة وهذا العدد فاننا التزمنا بالمعايير التي حددتها منظمة العمل الدولية في تعريف العاطل الذي هو الشخص الراغب والقادر والذي يبحث باستمرار عن عمل ورغم اننا لم نلتزم بدقة كاملة بهذه المعايير ورغم اننا تعاملنا معها بمرونة بالغة فاننا أدرجنا كل من تقدم للوزارة ولم يحصل على عمل حتى الآن حيث اننا استعينا بخبراء من منظمة العمل الدولية للاطلاع على الأساليب التي تتبعها في هذا الخصوص وقد اكدوا ان هذه الأساليب تتطابق مع الأساليب المتبعة والمقبولة عالميا.

وعلى الرغم من هذا كله فانه بالتعاون مع منظمة العمل الدولية وكجزء من عملية التطوير التي تشهدها الوزارة فان جهاز المعلومات واحصائيات السوق يخضع الآن لمراقبة شاملة من أجل تطويره والارتقاء بادائه الى جانب ان الوزارة سوف تلجأ في المستقبل القريب الى اسلوب الدراسات الميدانية لمساعدتها على تحديد النسب بشكل أكثر دقة وبالشكل الذي نستطيع ان نتلمس من خلاله اتجاهات سوق العمل المختلفة حيث سيتم تطبيق هذه الدراسات الميدانية بالتعاون مع الجهاز المركزي للاحصاء وباشراف اختصاصيين من منظمة العمل الدولية ومن منطلق سعينا الى الحصول على الارقام الحقيقية والحجم الحقيقي للمشكلة حيث اننا لن نخاف او نخشى أو نخجل منها مهما كان حجمها وعلى الرغم من انها الآن في أطرها الطبيعية والمقبولة، لكننا نتعامل معها بكل جدية وكل حرص وكل احساس بالمسئولية وندرك تماما اننا اذا لم نتعامل مع الأرقام الحقيقية فاننا لن نتمكن من الوصول الى الوسائل الصحيحة لحلها.

❋ شركة البحرينيين!!

□ اعلنتم في وقت مبكر من هذا العام ان هناك مشروعا لتاسيس شركة ضخمة تتخصص في تشغيل العمالة البحرينية فقط وتضم مكاتب التشغيل العاملة في هذا المجال الآن.. الى أين وصل هذا المشروع؟

○ قال وزير العمل والشئون الاجتماعية مازال هذا المشروع موجودا ولكن بتطوير قسم توظيف البحرينيين بالوزارة فان ذلك يعني انه لن يكون هناك مكان لشركة بالحجم الذي كنا نتحدث عنه وفي جميع الأحوال فاننا مستمرون في تشجيع القطاع الخاص على الاهتمام بهذا الجانب والدخول فيه ولكن بشرط ان يكون على أسس علمية وصحيحة وبامكانيات فنية ومادية كافية ومن منطلق عدم تحميل العامل أية مصاريف أو أتعاب خاصة انه يوجد لدينا في الوقت الحاضر مشروع بانشاء معهد للتدريب والتوظيف معا حيث قامت شركة بريطانية اسمها «كارير كرافت» بتقديم خدماتها بالسوق وهي خدمات تتعلق بتدريب وتوظيف أبناء البلاد في آن واحد وعلى الرغم من انها بدأت عملها منذ شهرين فانها حققت نجاحا ملموسا مما يؤكد استعداد القطاع الخاص للتعامل والتعاون معها.

ليست من السماء!!

□ قبل الكثير عن قانون العمل في القطاع الأهلي وان هذا القانون يحتاج الى تطوير كي يواجه المتغيرات المتسارعة في هذا المجال، هل يوجد اتجاه لتطوير وتعديل هذا القانون لكي يتماشى مع هذه المتغيرات؟

○ قال السيد الشعلة: ان كافة القوانين الوضعية ليست منزلة من السماء حيث انها وضعت كأدوات لتسهيل وتنظيم مختلف أوجه نشاطات المجتمع وقانون العمل في القطاع الأهلي يعتبر من القوانين الهامة التي خضعت في مراحل مختلفة للعديد من المراجعات والتعديل لذلك فاننا في هذه المرحلة نتجه الى مراجعة القانون الحالي بشكل كامل آخذين في الاعتبار المستجدات والمتغيرات التي تطرأ على سوق العمل بحيث يكون هذا القانون أداة فعالة لخدمة الهدف المنشود واعادة النظر في أية مادة فيه قد تؤدي في هذه المرحلة الى عرقلة ادماج العمالة الوطنية في مختلف الانشطة الاقتصادية وسوف تتم هذه المراجعة آخذين في الاعتبار مكتسبات ومصالح القطاع العمالي والقطاع الخاص في آن واحد لضمان استمرارية التوازن والعدالة في العلاقات العمالية بالبلاد.

وزير العمل يستقبل اللجنة المختصة بدراسة مشروع الأحكام المنظمة لعلاقات العمل

ويؤكد أهمية المشروع في تنظيم علاقات العمل بدول مجلس التعاون

استقبل السيد عبدالنبي عبدالله الشعلة وزير العمل والشئون الاجتماعية بمكتبه في الساعة التاسعة من صباح أمس الاثنين أعضاء اللجنة الفنية المختصة بدراسة المشروع الاسترشادي للأحكام المنظمة لعلاقات العمل في قوانين و أنظمة العمل بدول مجلس التعاون بدول الخليج العربية بحضور الوكلاء المساعدين ومدير عام المكتب التنفيذي.

وقد استعرض هذا الاجتماع أهم الخطوات التي قامت بها اللجنة في مجال اعداد خطوات توحيد النظم والقوانين المنظمة لعلاقات العمل في اطار السياسات الخليجية المتعلقة بعقود العمل الفردي والأجور وتنظيم أوقات العمل والاجازات وتنظيم عمل النساء والأحداث، وخطوات مناقشة المشروع في صيغته النهائية والمتفق عليها تمهيدا لعرضه على اجتماعات الدورة القادمة للجنة الوكلاء والمجلس الوزاري.

وقد أشاد وزير العمل والشئون الاجتماعية بالجهود الحثيثة والمتواصلة التي قام بها المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشئون الاجتماعية واللجنة الفنية المختصة لاعادة صياغة نصوص ومواد المشروع الاسترشادي الموحد للاحكام المنظمة لعلاقات العمل في قوانين وأنظمة العمل بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وذلك من خلال متابعة اعداد صيغ مواد المشروع والأخذ بالمقترحات التي أبديت من قبل دول المجلس واعداد التعديلات وفق تلك المقترحات والمرئيات لتكامل الصورة لاتمام صياغة المشروع بشكله النهائي المقترح للنظر فيه من قبل لجنة الوكلاء واجتماع وزراء العمل والشئون الاجتماعية في دورتيهما القادمتين.

وقد أعرب المدير العام للمكتب التنفيذي السيد كامل صالح الصالح عن شكر وتقدير المكتب التنفيذي وأعضاء اللجنة الفنية المجتمعين على التسهيلات التي قدمتها الدولة ممثلة في وزارة العمل والشئون الاجتماعية لعقد اجتماع اللجنة في البحرين وتوفير كل السبل والامكانات لانجاح مهمة اللجنة.

حضر اللقاء الشيخ عبدالرحمن بن عبدالله آل خليفة الوكيل المساعد لشئون العمل والسيد عبدالرحمن سلمان الزياني الوكيل المساعد للتخطيط والتدريب والسيد صادق عبدالكريم الشهابي الوكيل المساعد للشئون الاجتماعية وصباح سالم الدوسري مدير مكتب الوزير وراشد الثاني رئيس العلاقات العامة بالوزارة.

كما حضره الاستاذ عبدالستار ياسين قصاب الخبير في مجال تشريعات العمل وخبير المشروع والسيد حسين الشمراني من الأمانة العامة لمجلس التعاون وسند محمد سند رئيس المؤتمرات والاعلام بالمكتب التنفيذي وأعضاء اللجنة الفنية المختصة.

الجدير بالذكر ان اللجنة الفنية المكلفة بدراسة المشروع الاسترشادي الموحد للاحكام المنظمة لعلاقات العمل تضم ممثلين عن دول المجلس وهم محمد احمد الشيخ الباحث القانوني ممثلا عن دولة الامارات العربية المتحدة وعبدالله بوخلف السادة مدير الاستخدام والتوظيف ود. محمود سلامة المستشار القانوني ممثلين عن دولة البحرين وبدر ناصر الحميضان المستشار القانوني ممثلا عن المملكة العربية السعودية وعامر بن مبارك الكيومي مدير التنسيق والمتابعة ممثلا عن سلطنة عمان وبخيت مبارك دهام ممثلا عن دولة قطر ومنصور محمد المنصور مدير الدراسات القانونية والفتوى ومحمد يوسف العلي مدير العمل بمحافظة حولي ممثلين عن دولة الكويت. بالاضافة الى جميل محمد حميدان رئيس الشئون العمالية وجمال السلمان الباحث العمالي وأحمد العجمي ممثلين عن المكتب التنفيذي.

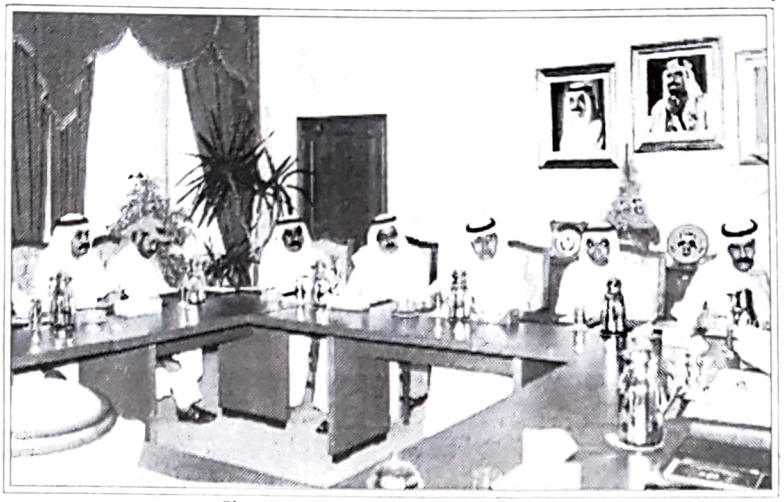

○ وزير العمل مع اعضاء اللجنة

بدء دورة تدريبية في تقنيات الهندسة المتقدمة بوزارة الإسكان والبلديات

بدأت مؤخرا فعاليات الدورة التدريبية في مجال تقنيات الهندسة الأساسية المتقدمة والتي يشارك فيها ١٥ فنيا من إدارة الشئون الفنية والهندسية وبلديات المناطق بوزارة الاسكان والبلديات والبيئة والتي تنظم بالتعاون مع الجهات المختصة مثل ديوان الخدمة المدنية وجامعة البحرين ومركز التدريب الاداري.

وأكد مدير إدارة الشئون الادارية بالهيئة البلدية المركزية فؤاد عبدالله شمس على أهمية هذه الدورات والتي تعقد في جامعة البحرين والتي تعد استكمالا لدورات سابقة عقدت في عامي ٩٣ ــ ٩٤ حيث تهدف الى رفع كفاءة المتدربين وتنمية مهاراتهم النظرية والعملية في مجالات العمل الميداني من خلال البرامج التدريبية المكثفة وفي مجالات الرسم الحر وأساسيات المساحة والرسوم الهندسية وتفاصيلها ورسم المباني الموجودة على الطبيعة والمواصفات ومساحة الكميات.

أسعار

بحرين اكسبريس للـ
تليفو

اسم العملة	سعر ال
الدولار الأمريكي	٧٨٠٠٠
الجنيه الاسترليني	٥٩٤٠٠
المارك الألماني	٥٠٠٠٠
الفرنك الفرنسي	٧٤٥٠٠
الفرنك السويسري	٠٣٥٠٠
الين الياباني	٠٣٥٥٠
الدينار الكويتي	٢٥٧٠٠
الدينار الأردني	٣٩٠٠٠
الدينار العراقي	٠٠٠٠٠
الريال السعودي	٠٠٥٠٠
الريال القطري	٠٣٥٠٠
الريال العماني	٧٨٠٠٠
درهم الامارات	٠٢٧٥٠
الليرة اللبنانية	٠٠٢٦٠
الليرة السورية	٠٧٧٨٢
الجنيه المصري	٢٠٠٠٠
الروبية الهندية	١٠٥٠٠
الروبية الباكستانية	١٠٥٠٠
الروبية السيلانية	٠٨٠٠٠
البيسو الفلبيني	١٤٨٢٥
التومان الايراني	٠٠٩٠٠

أسعا

حلف اكسبريس الموحد لتداول المكتب الرئيسي